المقالات

الجزء الأول

- الترجمة المعنوية لأقوال القرون الأولى في القرآن
- ظاهرة الاختصار الحديثة وإشكاليته
- تعريف أهل السنة ووهم نسبة قول إلى ابن السبكي
- حال ابن بطة العكبري صاحب الإبانة الكبرى
- الفرق بين الإرسال الخفي والتدليس

براق دميرجي

منشورات

آل عساكر

الترجمة المعنوية لأقوال القرون الأولى في القرآن

١ . مقدمة

تُعدّ مسألة تكرار القصة القرآنية واختلاف ألفاظ الحكاية عن الواقعة الواحدة من القضايا التفسيرية التي اعتنى بها العلماء، وتزداد هذه المسألة عمقاً عند النظر في كُنْهِ الألفاظ التي حكى الله بها أقوال الأمم والأنبياء السالفين؛ إذ المعلوم تاريخياً ولغوياً أن ألسنتهم لم تكن عربية.

ويروم هذا المقال الكشف عن المنهجية القرآنية في حكاية أقوال القرون الأولى، وبيان كيف استدل علماء الحديث والتفسير بواقع التنزيل على جواز "الرواية بالمعنى"، وكيف قنّن مفسرو المتأخرين قواعد الحكاية والترجمة المعنوية في المتشابه اللفظي.

٢. الاستدلال بالقرآن على جواز الرواية بالمعنى عند المتقدمين

تبين بالاستقراء أن أول من تنبه إلى الاعتماد على واقع الحكاية القرآنية لتأسيس قواعد النقل بالمعنى هم أئمة الحديث المتقدمون؛ حيث استخدموا منهج الاستشهاد بالقرآن الكريم للتدليل على جواز نقل الحديث النبوي بمعناه دون التزام لفظه المباشر.

- **موقف الحسن البصري (ت: ١١٠ هـ):**

ذكر الإمام ابن رجب الحنبلي في *شرح علل الترمذي* في معرض الحديث عن مسألة الرواية بالمعنى:

«ورُوي عن الحسن أنه استدل لذلك [أي: لجواز الرواية بالمعنى] بأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها»[١].

وإن كان هذا الأثر يُحتاج إلى الوقوف على إسناده المتصل، إلا أن وجه الدلالة فيه بيّن؛ وهو أن الحكاية القرآنية لم تُراعِ دقائق الألفاظ

---

[١] ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، *شرح علل الترمذي*، تحقيق: نور الدين عتر، ط. ١ (دمشق: دار المنهاج القويم، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ١/١٤٩.

الأصلية المقولة بلغاتها العجمية، وإنما رعت المعنى الجوهري للوقائع، مما يدل على أن نقل المقاصد والمعاني مع تغيير الألفاظ أصل معتبر شرعاً ولغةً.

- **استدلال حماد بن سلمة (ت: ١٦٧ هـ):**

وسع حماد بن سلمة دائرة الاستدلال لتشمل المتغيرات اللفظية في الواقعة الواحدة داخل النص القرآني ذاته، فقد نقل عنه الإمام السخاوي في *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث* قوله:

«واحتج حماد بن سلمة بأن الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام وعدوه فرعون بألفاظ مختلفة في معنى واحد؛ كقوله: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]، و﴿بِقَبَسٍ﴾ [طه: ١٠]، أو ﴿جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ﴾ [القصص: ٢٩]، وكذلك قصص سائر الأنبياء عليهم السلام في القرآن، وقولهم لقومهم بألسنتهم المختلفة، وإنما نقل إلينا ذلك بالمعنى»[١].

---

[١] السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي*، تحقيق: علي حسين علي، ط. ١ (مصر: مكتبة السنة، **١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م**)، **٣/ ١٤٤**.

٣. توجيه المتشابه والتفنن اللفظي عند المتأخرين

استقر هذا المعنى لدى علماء التفسير المتأخرين من المحققين، فصاغوا منه قواعد كلية لتوجيه تنوع العبارات القرآنية في القصة الواحدة.

- **الجمع بين رعاية الأصل والتفنن البياني عند الرازي الحنفي:**

أورد محمد بن أبي بكر الرازي (ت: **٦٦٦** هـ) في كتابه *أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل* إشكالية اختلاف حكاية قول سحرة فرعون بين سور الأعراف، طه، والشعراء، وأجاب بقوله:

«فإن قيل: كيف قال الله تعالى هنا حكاية عن السحرة الذين آمنوا وعن فرعون: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ... ثم حكى عنهم هذا المعنى في سورة طه وسورة الشعراء بزيادة ونقصان في الألفاظ المنسوبة إليهم، وهذه الواقعة ما وقعت إلا مرة واحدة، فكيف اختلفت عبارتهم فيها؟

قلنا: الجواب عنه أنهم إنما تكلموا بذلك بلغتهم لا باللغة العربية، وحكى الله تعالى ذلك عنهم باللغة العربية مراراً لحكمة اقتضت التكرار

والإعادة... فمرة حكاه مطابقاً للفظهم في الترجمة رعاية للفظ، وبعد ذلك حكاه بالمعنى جرياً على عادة العرب في التفنن في الكلام والمخالفة بين أساليبه لئلا يملّ إذا تمحض تكراره»[١].

- **اتحاد المعنى وتعدد الدال عند ابن جماعة:**

وأكد بدر الدين ابن جماعة (ت: **٧٣٣** هـ) المعنى ذاته في كتابه *كشف المعاني في المتشابه من المثاني* عند تعليقه على تنوع التعبير عن الامتناع في قصة إبليس، فقال:

«أما اختلاف الألفاظ فلأن المقصود المعاني؛ لأن الألفاظ الدالة عليها أولاً لم تكن باللسان العربي، بل بألسنة المتخاطبين حالة وقوع ذلك المعنى، فلما أُديت تلك المعاني إلى هذه الأمة أُديت بألفاظ عربية تدل على معانيها مع اختلاف الألفاظ واتحاد المعنى، فلا فرق بين ﴿أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ وبين ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ في دلالتها على معنى

---

[١] الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر، *أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل*، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط. ١ (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٣هـ/١٩٩١م)، ص. ١٤٤.

واحد وهو عدم السجود»[1].

٤. خاتمة ونتائج

تخلص هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. إن نقل القضايا والوقائع التاريخية عن بلغات غير عربية إلى اللسان العربي المبين تم بناءً على الترجمة المعنوية للجوهر دون التزام بالحرفية المطابقة.

٢. اتخذ الأئمة المتقدمون كالحسن البصري وحماد بن سلمة من المنهج القرآني في الحكاية حجةً أصولية ودعامةً لغوية لجواز نقل الحديث النبوي بالمعنى.

٣. إن اختلاف الألفاظ في الواقعة المكررة في القرآن يُعلَّل بكون الأصل غير عربي أولاً، وبمراعاة مقاصد البلاغة والتفنن

---

[1] ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني، *كشف المعاني في المتشابه من المثاني*، تحقيق: عبد الجواد خلف، ط. ١ (المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص. ١٧٤.

الأسلوبي ثانياً، مما يدفع التناقض ويبرز إعجاز المتشابه اللفظي.

٥. قائمة المصادر والمراجع:

- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، ط. ١ (دمشق: دار المنهاج القويم، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م).
- ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني، كشف المعاني في المتشابه من المثاني، تحقيق: عبد الجواد خلف، ط. ١ (المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر، أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط. ١ (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م).
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، ط. ١ (مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

ظاهرة الاختصار الحديثة وإشكاليته

١. المقدمة

شهدت الحركة العلمية في العصر الحديث تسارعًا ملحوظًا في نشاط التلخيص والاختصار للكتب التراثية، وإعادة بثها عبر الوسائط الرقمية أو الطباعة المستقلة.

وإن كان التلخيص الفردي يُعدّ في الأصل مسلكًا تعليميًا ومُجرّبًا لإتقان المسائل وضبط المتون؛ إلا أن تحوّل هذا الصنيع إلى "ظاهرة تأليف علمي" ينقصها التأهيل المنهجي ومعرفة ضوابط الفن أدى إلى إرباك البناء المعرفي للمتلقين وشابَه شيء من التسرع وإهدار الضوابط التي استقر عليها أئمة النقد والتأليف.

يسعى هذا المقال إلى تحرير الفرق بين "الاستفادة الذاتية" و"التأليف بالإختصار"، مستعرضًا قواعد هذا الفن عند المتقدمين، ومُحللاً الآثار العلمية المترتبة على شواذ هذه الظاهرة في واقعنا المعاصر.

٢. التمييز بين الاختصار التعليمي والتأليف بالتهذيب

من الضروري التمييز بين مسلكين مختلفين في اختصار النصوص:

- التهذيب الذاتي مع الغاية التعليمية: وهو ما يصنعه الطالب أو الباحث لنفسه كفهرسة للمسائل، أو صياغة شجيرات ذهنية، أو ترتيب للأفكار بهدف استيعاب المادة العلمية، وهذا أصل أصيل في تثبيت الملكة ولا حرج فيه، بل هو من أنجع طرق التحصيل.
- التأليف بطريقة الاختصار: وهو إنشاء عمل علمي مستمر وموجه للعموم يستند إلى أصل مطول، وهذا المسلك أسلوب قائم بذاته من أساليب التأليف في التراث الإسلامي؛ كما صُنع في *مختصر الروضة* للطوفي اختصاراً لـ*روضة الناظر* لابن قدامة، واختصار *علوم الحديث* لابن كثير اختصاراً لـ*معرفة أنواع علم الحديث* لابن الصلاح، و*أصول البزدوي*. وهذه النماذج لم تكن

مجرد اقتطاع للجمل، بل كانت مؤلفات قائمة على منهجية واضحة ودراية راسخة.

٣. الضوابط المنهجية للتأليف بالإختصار عند العلماء

لم يكن الاختصار عند المتقدمين عملاً اعتباطياً، بل خضع لقواعد صارمة، من أبرزها:

- **بيان دواعي الاختصار**: تحديث الغاية من العمل؛ هل هي استغلاق العبارة فتُقرّب، أم انتفاخ المادة بحشوٍ فيُحذف، أم سوء الترتيب فيُعاد تنظيمه. أما الاختصار لمجرد الاختصار دون داعٍ منهجِي فيُعدّ عبثاً بالكتب.

- **إدراك مظان المخالفة والترجيح**: كوعي المختَصِر بالمسائل التي يخالف فيها مؤلفَ الأصل في الاختيارات أو المذهب، كما تجلى في دراسات الباحثين لمخالفات الطوفي لابن قدامة في شرح المختصر.

- **الأمانة في حفظ عبارة الأصل ومراعاة تأويلاتها**: إن الكتب الأمهات صيغت عباراتها بدقة متناهية وترتبت عليها تخريجات

وتأويلات أهل العلم؛ واختصار هذه العبارات دون فقه قد يؤدي إلى تحريف مراد المصنف، أو نسبة أقوال مرجوحة أو موجهة إليه لم يقل بها أصلاً.

- **مراعاة السياق المعرفي**: كان الاختصار قديماً يُعلل بصعوبة النسخ وحمل المطولات وقلة المخطوطات، أما في عصر الشابكة والتيسير الرقمي للوصول للأصول في ثوانٍ معدودة، فإن الاختصار يفقد أخص دواعية التاريخية.

٤. الآثار النقدية لاختصار المتون

حذّر علماء أصول التدريس ونقد التراث من المبالغة في الاعتماد على المختصرات ونشرها دون إتقان، ولعل من أبرز النصوص المحررة في ذلك:

- **نقد المقري التلمساني لآفة التلقي من المختصرات وشح المادة:**

نبه المقري التلمساني كما في *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب* له إلى آفة النقل من مختصرات لم تُحرّر على أصولها، وتجاوز الأمهات

الكبار إلى تقييدات عارية عن التصحيح، حيث قال:

«ولقد استباح الناس النقل من المختصرات الغربية أربابها، ونسبوا ظواهر ما فيها إلى أمهاتها... فصارت الفتاوى تنقل من كتب من لا يدري ما زيد فيها مما نقص منها، لعدم تصحيحها... فاقتصروا على حفظ ما قل لفظه، ونزر حظه، وأفنوا أعمارهم في فهم رموزه، وحل لغوزه، ولم يصلوا إلى رد ما فيه إلى أصوله بالتصحيح»[1].

- **نقد ابن خلدون للخلل التعليمي الناجم عن كثرة المختصرات:**

أفرد ابن خلدون في *مقدمته* فضلاً بعنوان *في أن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم*، وبيّن فيه أن الاختصار الشديد يعوق تكون الملكة العلمية لدى الباحث، فقال:

«ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم... وصار ذلك مخلّا بالبلاغة وعسرا على الفهم... وهو فساد في التعليم وفيه

---

[1] المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، ط. ١ (بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م)، ٥/٢٧٦.

إخلال بالتحصيل... لأن فيه شغلاً كبيراً على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة... ثم بعد ذلك فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات إذا تمت... فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة»[1].

٥. خاتمة ونتائج

يتضح مما سبق أن الجرأة المعاصرة على اختصار المطولات ونشرها للعامة دون تمكن علمي تُعدّ ظاهرة مخلة بالتحصيل المعرفي، وتتلخص أهم نتائج هذا النقد في:

- وجوب التمييز بين الاختصار كمهارة استيعاب ذاتية للطالب، وبين الاختصار كصناعة تأليفية تحتاج إلى دراية أصولية وفقهية راسخة.
- اختصار النصوص التي تتطلب عباراتها شروحاً وتحليلات قد

---

[1] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، *العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر*، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ط. ١ (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ١/ ٧٣٣.

يوقع القارئ في وهم الفهم، ويقطع الصلة بالنصوص الأصلية.

- إن غاية العلم هي حصول "الملكة الراسخة"، وهي لا تتأتى عادة إلا بمطالعة المطولات والتكرار والتوجيه المنهجي، لا الاقتصار على مجرد اختزال الألفاظ وحل الإلغاز.

٦. قائمة المصادر والمراجع:

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ط. ١ (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).
- المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، ط. ١ (بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م).

تعريف أهل السنة ووهم نسبة قول إلى ابن السبكي

تحديد مفهوم أهل السنة والجماعة من القضايا التي اعتنى المحققون بتحريرها، وفي هذا السياق ينقل قاضي الجماعة محمد بن أبي الفضل قاسم البكي الكومي التونسي في كتابه *تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب* تقريراً جامعاً؛ حيث يقول:

«واعلم أنّ أهل السنة والجماعة كلّهم قد اتفقوا على مُعتَقَدٍ واحد فيما يَجبُ ويجوزُ ويستحيلُ، وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة إلى ذلك أو في لمية المسالك. وبالجملة، فهم بالاستقراء ثلاث طوائف:

الأولى: أهل الحديث، ومعتمَد مبادئهم الأدلة السمعيّة، أعني الكتاب والسنّة والإجماع.

الثانية: أهل النّظر العقلي والصناعة الفكرية، وهم الأشعرية والحنفية [الماتريدية]؛ وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه، وشيخ الحنفية أبو منصور الماتريدي رحمه الله، وهم متفقون في المبادئ العقلية في كل مَطلبٍ يتوقّفُ السمعُ عليه، وفي المبادئ السمعية فيما يدرِكُ العقلُ جوازَه فقط، والعقليةِ والسمعيةِ في غيرهما. واتفقوا في جميع المطالب الإعتقادية، إلا في مسألة التكوين ومسألة التقليد وستأتيان.

الثالثة: أهل الوجدان والكشف، وهم الصوفية، ومبادئهم مبادئُ أهل النظر والحديث في البداية، والكشف والإلهام في النهاية»[1].

ويتقاطع هذا التقسيم مع ما قرره الإمام محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي في *لوامع الأنوار البهية* بقوله:

«أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى،

---

[1] قاضي الجماعة البكّي الكومي التونسي، محمد بن أبي الفضل قاسم، *تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب*، تحقيق: نزار حمادي (بيروت: مؤسسة المعارف، ٢٠٠٨م)، ص. ٤٠.

والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى»[١].

وتجدر الإشارة إلى وقوع وهم وتحريف ظاهر لدى بعض المحققين المعاصرين بنسبة كلام قاضي الجماعة البكي المتقدم إلى الإمام تاج الدين ابن السبكي؛ كما وقع في تحقيق يوسف عبد الرزاق لكتاب إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضي في صفحة **٢٩٨**، وتابعه على هذا الخطأ بعض المعصارين كذلك.

والسبب في ذلك والله أعلم يعود إلى التصحيف الناتج عن اشتباه رسم ونشأة نسبة "البكي" بنسبة "السبكي" في المخطوطات، وهو ما ينبغي الفطنة له عند التوثيق والعزو العلمي.

---

[١] السفاريني، شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم، *لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية*، ط. **٢** (دمشق: مؤسسة الخافقين ومكتبتها، **١٤٠٢**هـ/**١٩٨٢**م)، **١/٧٣**.

حال ابن بطة العكبري صاحب الإبانة الكبرى

إنّ مما يُشاهد تجريبياً عند السلفية المعاصرة في مسالك إنشاء عقائد حديثة غير معروفة عند العلماء الراسخين في العلم الجامعين بين المعقول والمنقول: إحياءُ كتبٍ لم يهتم بها أحد من العالمين، ولم يروها بالأسانيد أحد من العلماء المعتمدين، وجعل هذه الكتب عمدةً مهمة في عقيدة أهل السنة والسلف الصالح لا يسع أحداً من العالمين أن يتجاهله وينكر محتواه، كما فعلوا ذلك *بكتاب السنة* لعبد الله بن أحمد، *وإثبات الحد لله* للدشتي، وغيره من الكتب.

ومن هذه الكتب كتاب *"الإبانة الكبرى"* لصاحبه أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي المعروف بابن بطة، المتوفى سنة **٣٨٧**هـ، وقد طبعوا هذا الكتاب عدة طبعات، أشهرها

بتحقيق عادل آل حمدان، وكما ذكرنا جعلوا الكتاب من أهم الكتب العقدية التي أصدرها علماء السلف.

وهذا الاعتماد على ابن بطة العكبري عند السلفية بدأ بنقولات ابن تيمية في عدة كتبه عن كتابه *الإبانة* في المسائل العقدية، وهو الذي أحيا اسم ابن بطة، وإلا فلم يكن مشهوراً معروفاً قبل زمانه كشهرته في زماننا.

قال في *الفتيا الحموية* عند ذكر عقيدة عبد العزيز بن الماجشون:

"وروى الأثرم في السنة وأبو عبد الله بن بطة في الإبانة، وأبو عمر الطلمنكي وغيرهم بإسناد صحيح، عن عبد العزيز..."[1].

وقال في *الرد على الأخنائي*:

"وابن بطة العكبري من أعلم الناس بالسنة والآثار وأتبعهم لها،

---

[1] ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، *الفتوى الحموية الكبرى*، تحقيق: حمد بن عبد المحسن التويجري، ط. ٢ (الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص. ٣٠٧.

ومن أزهد الناس، وهو معروف بأن دعاءه مستجاب" [1] .

وبغض النظر عن محتوى الكتاب والمرويات الموجودة فيه، يتفاجأ الباحث عندما يجد أقوال النقاد في صاحب هذا الكتاب الذي هو أحد عمدة عقيدة أهل السنة في زعمهم، وحينما يجد أنّ النقاد المتمكنين مثل الدارقطني وأبي ذر الهروي راوي صحيح البخاري والخطيب البغدادي اتهموه بتركيب الأسانيد والكذب على سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم بنقد تفسيري، وأنّى يتجاهل النقولات التي سوف نذكرها أحدُ أخذَ شمة من علم الحديث والرجال.

قال حافظ الدنيا ابن عساكر في *تاريخ دمشق*:

"أخبرنا أبو منصور بن زريق أنا أبو بكر الخطيب، قال: كتب إليّ أبو ذر عبد بن أحمد الهروي من مكة يذكر أنه سمع نصراً الأندلسي، قال: وكان يحفظ ويفهم، ورحل إلى خراسان.

---

[1] ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، *الرد على الأخنائي، قاضي المالكية*، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، ط. ١ (بيروت: المكتبة العصرية، **١٤٢٣**هـ)، ص. **١٩٦**.

قال (أي: أبو ذر): خرجت إلى عكبرا فكتبتُ عن شيخ بها عن أبي خليفة وعن ابن بطة ورجعت إلى بغداد، فقال أبو الحسن الدارقطني: أين كنتَ؟ فقلتُ: بعكبرا، فقال: وعمن كتبتَ؟ فقلت: عن فلان صاحب أبي خليفة وعن ابن بطة، فقال: وأيش كتبتَ عن ابن بطة؟ قلتُ: كتاب السنن لرجاء بن مرجى؛ حدثني به ابن بطة عنِ حفص بن عمر الأردبيلي عن رجاء بن مرجى، فقال: هذا محال! دخل رجاء بن مرجى بغداد سنة أربعين، ودخل حفص بن عمر الأردبيلي سنة سبعين ومائتين، فكيف سمع منه؟

قال (أي: الخطيب): وحدثني أبو القاسم بن عبد الواحد بن علي الأسدي، حدثني الحسن بن شهاب، أن ابن بطة قدم بغداد ونزل على ابن السوسنجردي.

فقرأ عليه أبو الحسن بن الفرات كتابَ السنن لرجاء بن مرجى الحافظ، وكتبه ابن الفرات عنه عن حفص بن عمر الأردبيلي الحافظ عن رجاء، فأنكر ذلك أبو الحسن الدارقطني، وزعم أنّ حفصاً ليس عنده عن رجاء، وأنه يصغر عن السماع منه، فأبردوا بريداً إلى أردبيل وكان ابن

حفص بن عمر حياً هناك، وكتبوا إليه يستخبرونه عن هذا الكتاب. فعاد جوابه أنّ أباه لم يروِ عن رجاء بن مرجى ولا رآه قط، وأنّ مولده كان بعد موته بسنتين.

قال أبو القاسم: فتتبع ابن بطة النسخ التي كتبت عنه، فغيّر الرواية وجعلها عن ابن الراجيان عن فتح بن شخرف عن رجاء، ولما مات ابن بطة رأيت نسخته بالسنن وقد غيّر أول كل جزء منها وجعله رواية ابن الراجيان عن فتح بن شخرف عن رجاء"[1] انتهى من تاريخ دمشق.

هذا هو المثال الأول في اتهام العلماء لابن بطة، ولا يخفي جلالة الإمام الدارقطني في نقد الرجال والأسانيد، وهذا النقد مفسر واضح يصعب دفعه.

ونقل ابن عساكر بعد ذلك من طريق الخطيب:

"قال (أي: أبو القاسم): وقال لي الحسن بن شهاب: سألتُ أبا عبد

---

[1] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، *تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها*، دراسة وتحقيق: عمر بن غرامة العمروي، (دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، **١٤١٥**هـ/**١٩٩٥**م)، **١٠٩/٣٨**.

الله بن بطة: أسمعتَ من البغوي حديث علي بن الجعد؟ فقال: لا .

قال أبو القاسم: وكنتُ قد رأيتُ في كتب ابن بطة نسخةً بحديث علي بن الجعد قد حكّكها، وكتب بخطه سماعه فيها، فذكرت ذلك لابن شهاب فعجب منه.

قال أبو القاسم: وروى ابن بطة عن أحمد بن سلمان النجاد عن أحمد بن عبد الجبار العطاردي نحواً من مائة وخمسين حديثاً، فأنكر ذلك عليه علي بن محمد بن ينال وأساء القول فيه، وقال إنّ النجاد لم يسمع من العطاردي شيئاً، حتى همت العامة أن توقع بابن ينال فاختفى.

قال: وكان ابن بطة قد خرّجَ تلك الأحاديث في كتبه، فتتبعها وضرب على أكثرها، وبقي بقيتها على حاله"[1] انتهى من تاريخ دمشق.

وهذا هو المثال الثاني في اتهام النقاد لابن بطة بوضع الأسانيد.

ثم نقل الحافظ ابن عساكر في *تاريخ دمشق* قال:

"أخبرنا أبو منصور بن زريق أنا وأبو الحسن بن سعيد، نا أبو بكر

---

[1] المصدر السابق، ٣٨/ ١١٠.

الخطيب، حدثني أبو القاسم التنوخي، قال: أراد أبي أن يخرجني إلى عكبرا لأسمع من ابن بطة كتاب معجم الصحابة تصنيف أبي القاسم البغوي، فجاءه أبو عبد الله بن بكير وقال له: لا تفعل؛ فإن ابن بطة لم يسمع المعجم من البغوي، وذلك أنّ البغوي حدث به دفعتين: الأولى منهما قبل سنة ثلاثمائة في مجلس عام، والأخير بعد سنة ثلاثمائة في مجلس خاص لعلي بن عيسى وأولاده، ففي أي المرّتين سمعه ابن بطة؟

(...)قال الخطيب: وحدثني أحمد بن الحسن بن خيرون قال: رأيت كتاب ابن بطة بمعجم البغوي في نسخة كانت لغيره، وقد حك اسم صاحبها وكتب اسمه عليها، وقد رأى شيخنا أبو القاسم بن السمرقندي بعض نسخة ابن بطة بمعجم البغوي فوجدت سماعه فيها مصلحاً بعد الحك كما حكاه الخطيب عن ابن خيرون. (...) أخبرنا أبو الحسن بن سعيد نا وأبو منصور بن زريق أنا أبو بكر الخطيب: قال لي أبو القاسم الأزهري: ابن بطة ضعيف ضعيف ليس بحجة، وعندي عنه معجم البغوي ولا أخرج منه في الصحيح شيئاً، قلت له: فكيف كان كتابه بالمعجم؟ فقال: لم نر له أصلاً به، وإنما دفع إلينا نسخة طرية بخط ابن

شهاب فنسخنا منها وقرأنا عليه.

قال الخطيب: وشاهدت عند حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق نسخة بكتاب محمد بن عزيز في غريب القرآن، وعليها سماع ابن السوسنجردي من ابن بطة عن ابن عزيز، فسألت حمزة عن ذلك فأنكر أن يكون ابن بطة سمع الكتاب من ابن عزيز، وقال: ادعى سماعه ورواه.

قال الخطيب: وكذلك ادعى سماع كتب أبي محمد بن قتيبة ورواها عن شيخ سماه ابن أبي مريم، وزعم أنه دينوري حدثه عن ابن قتيبة، وابن أبي مريم هذا لا يعرفه أحد من أهل العلم ولا ذكره سوى ابن بطة والله أعلم.

قال (أي: الخطيب): وحدثني عبد الواحد بن علي الأسدي، قال: قال لي محمد بن أبي الفوارس: روى ابن بطّة عن البغوي عن مصعب بن عبد الله عن مالك عن الزهري عن أنس أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال« :طلب العلم فريضة على كل مسلِم .»قال الخطيب: وهذا الحديث باطل من حديث مالك ومن حديث مصعب عنه ومن حديث البغوي عن مصعب، وهو موضوع بهذا الإسناد والحمل فيه على ابن بطة والله

أعلم"[1] انتهى من تاريخ دمشق.

وفي هذا القدر كفاية في سرد أقوال النقاد في ابن بطة وكونه وضّاعاً للأسانيد. وهذا الجرح جرح مفسَّر لا يكاد يوجد ما هو أدق منه ولا أبلغ تفسيراً، فيقدّم على التعديل المجمل الصادر عن بعض العلماء له.

فإن قيل: ما وجه التفريق بين المرويات الواردة في *تاريخ بغداد* في جرح الإمام الأعظم أبي حنيفة، وبين المرويات في نقد ابن بطة، وكيف أُخذ بذاك ولم يؤخذ بهذا؟

فالجواب: إن الجرح المذكور في ترجمة الإمام أبي حنيفة *في تاريخ بغداد* ليس اتهاماً بالوضع، وإنما هو اتهام بالبدعة وسوء الحفظ وغير ذلك، وأما الجرح الوارد في ابن بطة فهو اتهام بالوضع، والجرح الوارد في حق الإمام غير مفسر وغير ثابت، بينما تعديله مفسر ثابت فيدفع الجرح، بخلاف حال ابن بطة.

---

[1] المصدر السابق، ٣٨/ ١١٠.

الفرق بين الإرسال الخفي والتدليس

هذه بعض الملاحظات والنُّكَت على مبحث المرسل الخفي في *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر* للحافظ ابن حجر رحمه الله؛ فقد حاول أن يفرق بين المدلَّس والمرسَل الخفي، وردَّ على من أدخل الإرسال الخفي تحت أنواع التدليس.

قال رحمه الله في *نزهة النظر*:

«والفرق بين المدلَّس والمرسَل الخفي دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا: وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه، فهو المرسل الخفي. ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه.

والصواب التفرقة بينهما. ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس -دون المعاصرة وحدها- لا بد منه: إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين، كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم، عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال، لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعًا، ولكن لم يعرف: هل لقوه أم لا»[1].

فملخص كلامه: أن التدليس والإرسال الخفي يتفقان في كون الراوي يروي عن شيخ عاصره وكان في زمانه، ويفترقان في اشتراط لقاء الراوي بالشيخ حتى يكون تدليسًا، وفي اشتراط عدم لقاء الراوي بالشيخ حتى يكون مرسلاً خفيًا.

هكذا قال رحمه الله، وكان غرضي من كتابة هذا بيان ما في هذا التفصيل الذي قدمه الحافظ رحمه الله من نوع من الإخلال بحكاية مذهب أهل الحديث المتقدمين في استخدام المصطلحين؛ فإن هناك

---

[1] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط. ١ (١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م)، ص. ١١٧.

روايات عن أهل الحديث في استخدام التدليس في رواية الراوي عمن عاصره ولم يلتقِ به، وفي استخدام الإرسال في رواية الراوي عمن عاصره والتقى به، وهذه الروايات لا تُقبل للنقاش.

وإليك النقولات التالية:

نقل ابن عدي في كتاب *الكامل في ضعفاء الرجال* عن أهل الحديث بأن الحجاج بن أرطاة لم يسمع من الزهري، أي لم يلتقِ به، ورغم انتفاء لقاء الحجاج بالزهري وصفوا روايته عن الزهري بالتدليس.

قال ابن عدي في *الكامل*:

«حَدَّثَنَا حمزة بن داود، حَدَّثَنا حسين بن مهدي، حَدَّثَنا عَبد الرَّزَّاق، قَال: حَدَّثني عَبد اللَّهِ بْن الْمُبَارك عَن هشام، قَال: قَال الحجاج: لم أسمع من الزُّهْرِيّ شَيئًا» [1].

---

[1] ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط. ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ٢/ ٥٢١.

ثم قال ابن عدي:

«والحجاج بْن أرطاة إِنَّمَا عاب النَّاس عَلَيْهِ تدليسه، عنِ الزُّهْريّ وعن غيره»[1].

فالمفروض على تعريف وتفصيل ابن حجر أن توصف رواية الحجاج عن الزهري بالإرسال الخفي، لكن أهل الحديث وصفوه بالتدليس، وذلك لسبب سوف أشير إليه.

وأصرح وأوضح من هذا ما قاله أبو حاتم الرازي كما في *المجروحين* لابن حبان:

«كَانَ الْحَجَّاج مدلسًا عَمَّن رَآهُ وَعَمن لَمْ يره»[2].

وقال ابن حبان في *الثقات*:

«بشير بن الْمُهَاجر الغنوي من أهل الْكُوفَة... وَقد روى عَن أنس وَلم

---

[1] المصدر السابق، **٥٢٧/٢**.

[2] ابن حبان، محمد بن حبان البستي، *المجروحين من المحدثين*، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. ١ (الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، **١٤٢٠**هـ/**٢٠٠٠**م)، **٢٢٦/١**.

يره؛ دلّس عَنهُ»[1].

وقال يحيى بن معين كما في رواية الدوري عنه:

«كل مَا روى الْأَعْمَش عَن أنس فَهُوَ مُرْسل وَقد رأى الْأَعْمَش أنسا»[2].

وقال الإمام أحمد كما في *تهذيب الكمال* للمزي:

«ما سمع الثوري من أبي عون غير هذا الحديث الواحد (يعني:

---

[1] ابن حبان، محمد بن حبان البستي، الثقات، بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ط. ١ (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ)،

[2] ابن معين، يحيى بن معين، التاريخ، رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري، ضمن: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط. ١ (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ٣/٣٢٨.

حديث الوضوء مما مست النار)، والباقي يرسلها مرسلة» [1].

وقال الآجري في سؤالاته لأبي داود السجستاني:

«سمعتُ أَبا داود يقول: كان ابن سيرين يرسل وجلساؤه يعلمون أنه لم يسمع. سمع من ابن عُمر حديثين، وأرسل عنه نحوًا من ثلاثين حديثًا» [2].

وعلى تعريف ابن حجر كان ينبغي أن يسمى هذا تدليسا لا إرسالا.

وإن قيل: فما الضابط الذي يُرجع إليه في إطلاقهما؟

فالجواب: الضابط في ذلك النظر إلى قوة إمكانية السماع وشدة الإيهام؛ فإذا كانت إمكانية السماع قوية والإيهام في الرواية شديدًا، كان

---

[1] المِزّي، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق وضبط وتعليق: بشار عواد معروف، ط. ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، **١٤٠٠–١٤١٣**هـ/ **١٩٨٠–١٩٩٢**م)، **١١/ ١٦٦**.

[2] أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، ط. ١ (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، **١٤٠٣**هـ/**١٩٨٣**م)، رقم **١١٠٦**.

تدليسًا. أما إذا لم تكن هناك إمكانية للسماع أصلاً، كأن يُشتهر عند الناس أن هذا الراوي لم يلتقِ بهذا الشيخ، أو أن يُصرِّح الراوي نفسه بأنه لم يسمع منه ولم يلتقِ به، كان مرسلاً خفيًا.

واستدل الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله بدليل يُحسن الجواب عنه؛ قال في *نزهة النظر*:

«ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس -دون المعاصرة وحدها- لا بد منه: إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين، كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم، عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال، لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يُكتفى به في التدليس، لكان هؤلاء مُدلِّسين؛ لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعًا»[1].

والجواب على ذلك: أن التابعي المخضرم كان معروفًا عند جميع المسلمين في زمنه بأنه لم يلتقِ بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك سُمي

---

[1] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط. ١ (١٤٤٢هـ/٢٠٢١م)، ص. ١١٧.

مخضرمًا. فسبب عدم وصف روايته بالتدليس هنا هو شهرة عدم سماعه ممن روى عنه، ولا تُوصف الرواية بالتدليس إلا إذا وُجد فيها الإيهام، وليس الضابط في وصف الرواية بالإرسال عدم المعاصرة.

ثم قال الحافظ ابن حجر:

«وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس: الإمام الشافعي، وأبو بكر البزار، وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه، وهو المعتمد»[1].

أما كلام الشافعي رحمه الله، فقد ذكره حين تحدث عن شروط قبول الرواية، قال في *الرسالة*:

«(أن يكون الراوي) بريئًا من أن يكون مدلسًا، يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه»[2].

والحقيقة أن الشافعي رحمه الله لم يشترط هنا اللقاء حتى يكون

---

[1] المصدر السابق، ص. ١١٧.

[2] الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ط. ١ (مصر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م)، ص. ٣٧١.

تدليسًا، وإنما ضرب صورة من أشهر صور التدليس، وليس ذلك قيدًا.

ثم ذكر الحافظ أن هذا قول الخطيب البغدادي، لكن النقولات عنه تقتضي خلاف ذلك؛ فقد صرح بنفسه فقال في *تاريخ بغداد*:

«والحجاج أحد العلماء بالحديث والحفاظ له... وكان مدلسًا، يروي عمن لم يلقه»[1].

فأطلق التدليس على رواية الراوي عن شيخ لم يلقه، وهذا تصريح منه رحمه الله.

لكن الحافظ ابن حجر من شيوخ الإسلام وأمير المؤمنين في الحديث، وليس أحد من العلماء معصومًا من الخطأ، وكان هذا التفصيل من اجتهاده رحمه الله وقد وافقه غيره فيه.

---

[1] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، *تاريخ بغداد، أو تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها*، تحقيق وضبط وتعليق: بشار عواد معروف، ط. ١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، **١٤٢٢**هـ/**٢٠٠٢**م)، **١٣٣/٩**.